SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

في اليوم الدولي للمرأة

الزلزال الذي ضرب شمال غرب سوريا كرس الأوضاع المأساوية للنساء فيها وشرد ما لا يقل عن 35 ألف سيدة

أطراف النزاع ما زالت تمارس المزيد من الانتهاكات ضد النساء العاملات في الشأن العام

مصدر الصور الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء).

الأربعاء 8 آذار 2023

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

R230304

المحتوى

أولاً: خلفية ومنهجية: 1

ثانياً: حصيلة أبرز الانتهاكات الواقعة على المرأة بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان (على خلفية النزاع المسلح أو انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان): 2

ثالثاً: المرأة السورية كانت فاعلة في الاستجابة لزلزال 6/ شباط على الرغم من تأثرهن بتداعياته وتشريد معظمهن لأكثر من مرة: 5

رابعاً: ما لا يقل عن 86 حوادث اعتداء وترهيب تعرضت لها النساء معظمها على خلفية أنشتطهن في شمال شرق وشمال غرب سوريا: 12

خامساً: 16 حادثة قتل/عنف طالت النساء بدافع جنساني منذ آذار/ 2022 حتى آذار/ 2023: 18

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات: 19

أولاً: خلفية ومنهجية:

تصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كل عام تقريران خاصان نتحدث من خلالها عن أبرز الانتهاكات الواقعة على الإناث، الأول في اليوم الدولي للمرأة في 8/ آذار والثاني في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة في 26/تشرين الثاني، ونستند في تحديث البيانات على عمليات المراقبة والتوثيق اليومية التي نقوم بها منذ آذار/ 2011، وقد رصدنا كماً متنوعاً من الانتهاكات الواقعة ضدَّ المرأة السورية، وقمنا ببناء قاعدة بيانات خاصة بالانتهاكات التي وقعت عليها، تحتوي الجهة التي قامت بالانتهاك، وتاريخ الحادثة، وموقعها، وغير ذلك من التفاصيل، وتظهر قاعدة البيانات تصدر النظام السوري وحليفيه الإيراني والروسي لمجمل الانتهاكات المرتكبة بحق المرأة السورية، وبشكل خاص عمليات القتل، الاعتقال التعسفي، الاختفاء القسري، التعذيب والعنف الجنسي ونقوم بمراكمة البيانات بشكل دوري، وإصدار إحصائيات شاملة كي نظهر الخسارة الهائلة التي تعرض لها المجتمع السوري جراء الانتهاكات التي وقعت على المرأة، وسوف نعرض حصيلة محدثة للبيانات لأبرز الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا بحقِّ السيدات "الإناث البالغات" منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023، التي تمكَّنا من توثيقها.

إضافةً إلى الانتهاكات الجسمية التي تعرضت لها النساء يغطي هذا التقرير أنماط العنف والاعتداءات التي تتعرض لها النساء والناشطات على خلفية عملهن وأنشطتهن في المناطق الواقعة تحت سيطرة كل من هيئة تحرير الشام وقوات الجيش الوطني وقوات سوريا الديمقراطية، (تحدثنا مراراً عن انتهاكات النظام السوري، ونخصص هذا الجزء من التقرير للحديث عن انتهاكات الأطراف الأخرى) وسياق هذه الأنماط وأنواعها وتمييزها بين كل طرف أو تشابه الأطراف في ممارستها، حيث نستعرض حصيلة سبعة أشكال مختلفة من العنف وهي التي تمكنا من توثيقها والتي تعرضت لها السيدات على خلفية أنشطتهن وحصيلة القتل بدافع جنساني، ولكوننا نصدر تقريراً سنوياً في اليوم الدولي للمرأة، فسوف نذكر الإحصائيات التي تمكنا من توثيقها في غضون عام، أي منذ آذار/ 2022 حتى آذار/ 2023.

إضافةً لما سبق، فإن التقرير يرتكز على الروايات واللقاءات التي أجريناها مع السيدات الناشطات والعاملات في مجالات مختلفة واللواتي تعرضن لإحدى الانتهاكات الواردة في التقرير، وذلك ضمن المناطق التي تخضع لسيطرة كل من قوات سوريا الديمقراطية، هيئة تحرير الشام، قوات الجيش الوطني/فصائل المعارضة المسلحة، وذلك إما عبر زيارتهم مباشرة أو عبر برامج الاتصال، وروايات السيدات اللواتي استجبن كمتطوعات في تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الزلزال الذي وقع في شمال غرب سوريا في 6 شباط/ 2023، نستعرض في هذا التقرير 9 روايات حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع الشاهدات، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد استخدمنا في معظمها أسماء مستعارة، وقمنا بإخفاء المعلومات المتعلقة التي تشكل خطورة أمنية على الشاهدات كالجهة التي تعملن لصالحها أو المناطق التي يقمنَ فيها، بناءً على طلبهن ومنعاً من تعريضهن للمضايقات أو الملاحقة الأمنية، لم يحصل الشهود على أي تعويض مادي أو وعود مقابل إجرائهم للمقابلات، وقد أخبرنا جميع من التقينا بهم بهدف التقرير، وحصلنا على موافقتهم في استخدام المعلومات التي أدلوا بها بما يفيد أهداف التقرير وعمليات التوثيق، وكل ذلك وفق البرتوكولات الداخلية لدينا والتي نعمل بموجبها منذ سنوات، ونسعى دائماً لتطويرها لتواكب أفضل مستويات الرعاية النفسية للضحايا.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: حصيلة أبرز الانتهاكات الواقعة على المرأة بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان (على خلفية النزاع المسلح أو انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان):

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وثَّق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 16298 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023،

يتوزعن على النحو التالي:

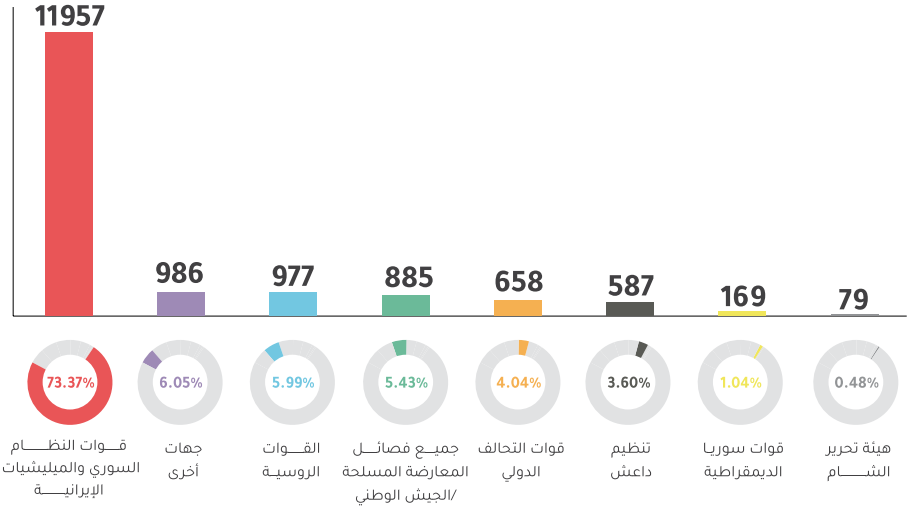

منذ آذار 2011 حتى آذار 2023

مقتل 16298 سيدة (أنثى بالغة) **على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا**

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[1]: 11957
- القوات الروسية: 977
- تنظيم داعش: 587
- هيئة تحرير الشام[2]: 79
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني[3] : 885
- قوات سوريا الديمقراطية: 169
- قوات التحالف الدولي: 658
- جهات أخرى: 986

يظهر المخطط البياني لحصيلة الضحايا من السيدات أن النظام السوري هو المسؤول عن قرابة 74 % من حالات القتل خارج نطاق القانون مقارنةً ببقية أطراف النزاع. وهذا يدل على تعمد النظام السوري استهداف السيدات بعمليات القتل.

1. نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيلكية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.
وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.
2. صنفتها الأمم المتحدة منظمة إرهابية.
3. مختلف فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني منذ عام 2011 حتى الآن في جميع المناطق التي سيطرت عليها.

باء: الاعتقال/الاحتجاز التعسفي أو الاختفاء القسري:

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإنَّ ما لا يقل عن 10169 سيدة لا تزلنَ قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023،

يتوزعن على النحو التالي:

منذ آذار 2011 حتى آذار 2023

ما لا يقل عن

10169

سيدة

(أنثى بالغة) **لا تزلن قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا**

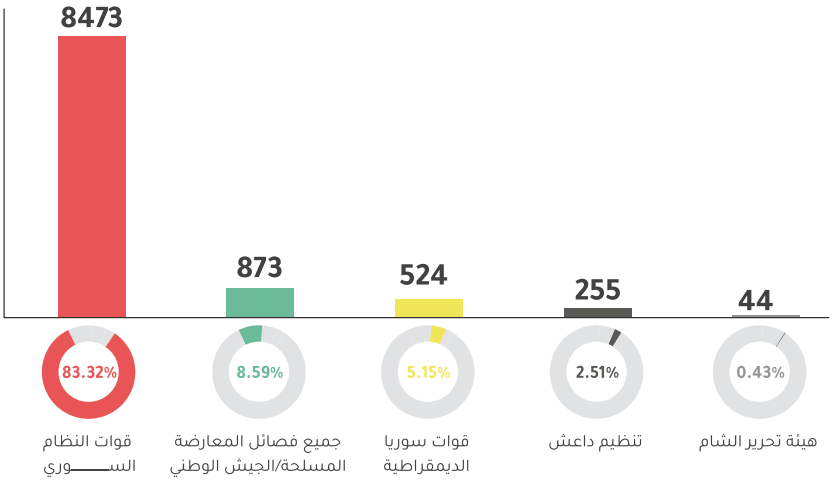

- قوات النظام السوري: 8473
- تنظيم داعش: 255
- هيئة تحرير الشام: 44
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 873
- قوات سوريا الديمقراطية: 524

يظهر المخطط البياني لحصيلة المعتقلين أو المختفين قسرياً من السيدات أن النظام السوري هو المسؤول عن قرابة 83 % من حالات الاعتقال والاختفاء القسري مقارنةً ببقية أطراف النزاع. وهذا يدل على تعمد النظام السوري ملاحقة واعتقال/ احتجاز وإخفاء الإناث بدوافع متعددة، على نحوٍ مخطط ومدروس.

تاء: الموت بسبب التعذيب:

وثق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 113 سيدة بسبب التَّعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023،

يتوزعن على النحو التالي:

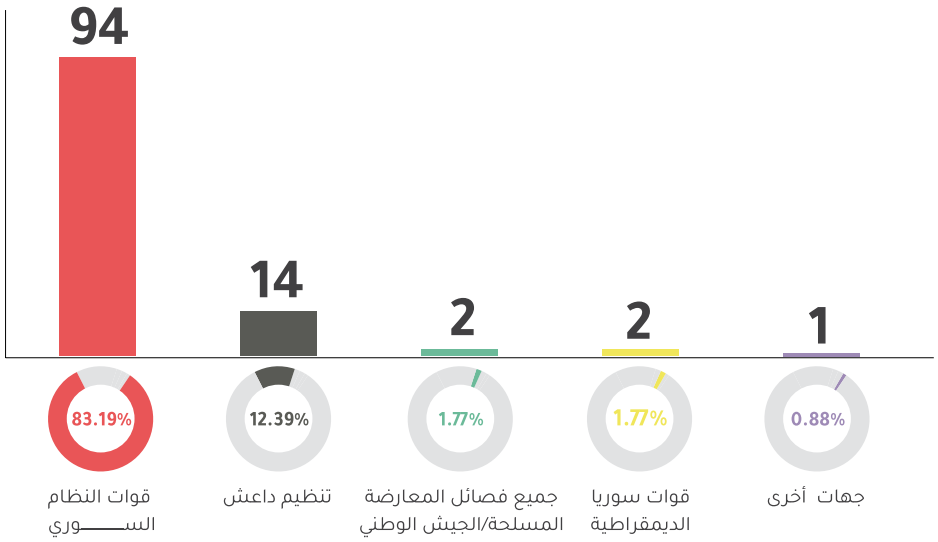

منذ آذار 2011 حتى آذار 2023

مقتل 113 سيدة

(أنثى بالغة) **بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا**

- قوات النظام السوري: 94
- تنظيم داعش: 14
- قوات سوريا الديمقراطية: 2
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 2
- جهات أخرى: 1

وتشير سجلات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن من بين الضحايا السيدات اللواتي قتلن بسبب التعذيب على يد قوات النظام السوري، سيدة واحدة وردت صورتها ضمن مجموعة صور قيصر و21 سيدة قام النظام السوري بتسجيلهن في السجل المدني على أنهن توفين.

يظهر المخطط البياني لحصيلة الضحايا السيدات بسبب التعذيب أن النظام السوري هو المسؤول عن قرابة 83 % من حالات القتل بسبب التعذيب مقارنة ببقية أطراف النزاع.

ثاء: العنف الجنسي:

سجلنا ما لا يقل عن 11532 حادثة عنف جنسي ضد الإناث على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2023.

تتوزعن على النحو التالي:

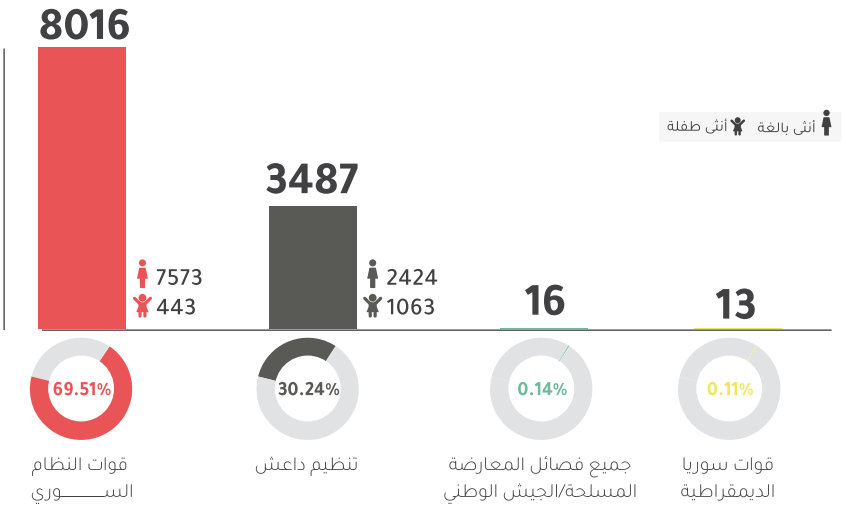

منذ آذار 2011 حتى آذار 2023

ما لا يقل عن

11532

حادثة عنف جنسي

ضد إناث، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا

- **قوات النظام السوري:** 8016
- **تنظيم داعش:** 3487
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 13
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني:** 16

يظهر الرسم البياني السابق أن النظام السوري مسؤول عن قرابة 70% من حالات العنف الجنسي المسجلة لدينا، يليه تنظيم داعش، وقد مارس الطرفان العنف الجنسي كسلاح حرب استراتيجي وأداة تعذيب وانتقام ضد المجتمع السوري.

ثالثاً: المرأة السورية كانت فاعلة في الاستجابة لزلزال 6/ شباط على الرغم من تأثرهن بتداعياته وتشريد معظمهن لأكثر من مرة:

تسبب الزلزال الذي ضرب مناطق عدة من سوريا وجنوب تركيا فجر الإثنين 6/ شباط/ 2023، بتشريد ما لا يقل عن 35 ألف سيدة داخل سوريا ممن تضررت/هدمت مساكنهن وأصبحت غير قابلة للسكن، معظمهن كن قد تعرضن سابقاً للتشريد لأزيد من مرة، تركزت معظم حالات التشريد منطقة شمال غرب سوريا الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري والمناطق المجاورة لها، كما سجلنا وفاة 1524 سيدة بسبب الزلزال وتأخر المساعدات الأممية والدولية منذ 6/ شباط حتى 27/ شباط/ 2023، من بينهن 13 سيدة من العاملات في المنظمات الإنسانية، و22 سيدة من الكوادر الطبية وسيدة واحدة من كوادر الدفاع المدني، وقد أصدرنا تقريراً في 28/ شباط/ 2023 استعرضنا فيه تفصيل البيانات المسجلة لحالات الوفاة جراء الزلزال.

وبحسب ما رصدته فرقنا الميدانية العاملة في سوريا فقد كانت أكثر المناطق تأثراً بالزلزال هي مناطق تعرضت سابقاً لعمليات القصف وعلى وجه الخصوص من قبل قوات الحلف السوري الروسي؛ ما تسبب بمزيد من ضعف مقاومتها للزلزال وانهيارها، إضافةً إلى أن المناطق المتأثرة في شمال غرب سوريا، تكتظ أصلاً بالمشردين قسرياً الذين هجروا من منازلهم ويعانون من ظروف معيشية ونفسية متردية، وتشكل النساء ما نسبته قرابة 27 % منهم.

أدت تداعيات الزلزال إلى مضاعفة معاناة النساء واضطرارهن إلى مواجهة تحديات مضافة بسبب تأخر وصول المساعدات الإنسانية الأممية، تمثلت بشكل أساسي بتركهن في العراء لأيام عدة مع أسرهن ضمن ظروف قاسية من الطقس البارد وعدم حصولهن على المستلزمات الطارئة كالأغطية والطعام والملابس، وعلى بعض المستلزمات الخاصة بهن.

تعاني النساء المشردات من صعوبة تأمين مأوى بسبب قلة توفر الخيم أو غلاء أسعارها؛ مما أجبر العديد منهن على العودة إلى مساكن غير آمنة أو مهدمة جزئياً، ولا يتوفر فيها مقومات الخصوصية كالوصول إلى أماكن الاستحمام والمراحيض والمياه الصالحة للاستخدام، والتي انعكس قلة عددها، ووجودها في أماكن بعيدة، انعكس على النظافة الشخصية وبالتالي التسبب في انتشار الأمراض.

كما أن هناك عوامل عدة زادت من معاناة النساء المتضررات من الزلزال من أبرزها:

- زيادة أعباء الرعاية على النساء المعيلات الرئيسات لأسرهن، وكذلك النساء اللواتي وضعن في مخيمات معزولة عن أقربائهن من الرجال، واللواتي تولين رعاية الأطفال وكبار السن.
- الصدمات النفسية بسبب الخسارات الحادة التي يعانين منها جراء فقدهن لبعض أفراد أسرتهن، ومنازلهن ومحتوياتها.
- إن قلة أعداد النساء اللواتي عملن ضمن فرق التوزيع والإغاثة تسببت في صعوبات في إمكانية حصول السيدات على احتياجاتهن الصحية الخاصة جراء الحرج في طلبها من العاملين الذكور.
- ضعف تلبية الاحتياجات التي تخص النساء الحوامل والمرضعات والمسنات وذوي الاحتياجات الخاصة، من توفير رعاية طبية خاصة وغذاء، ولدينا تخوف من مخاطر تعرض النساء الحوامل والمصابات بأمراض مزمنة، لمضاعفات صحية قد تعرض حياتهن للخطر في حالة عدم وجود إمكانية للوصول إلى خدمات صحية ومشافي، ونتيجة الزلزال زادت محدودية الوصول إلى الخدمات الصحية والمشافي والمراكز الصحية بالإضافة لعملها بطاقتها القصوى لتقديم الخدمات العلاجية لمصابي الزلزال، علماً بأن هذه المرافق تعاني أصلاً من نقص في الموارد والتجهيزات المناسبة، وقد نقلت قناة البي بي سي عن الدكتور همير عبد المغني ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في سوريا في 18/ شباط قوله إن "من بين أكثر من ستة ملايين شخص تضرروا من الزلزال في شمال سوريا، هناك 1.5 مليون منهم من النساء في سن الإنجاب"، وأضاف "إنهن لا يحظين بنفس الاهتمام والرعاية في سوريا بسبب محدودية إمكانية الوصول إليهن، واحتياجات النساء ليست من بين أولويات الناس".

كما قال صندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانٍ صحفي في 18/ شباط إن من بين الناجين من الزلزال هناك 130 ألف امرأة حامل في سوريا بحاجة ماسة إلى الحصول على خدمات الصحة الإنجابية.

على الرغم من كل التحديات والتضييق الذي أوردنا جانباً منها، فقد رصدنا استجابة حيوية فاعلة من قبل العديد من النساء مما ساهم في سد العديد من الثغرات التي أوردناها، وأكد على محورية دور المرأة العاملة في مختلف مفاصل الحياة اليومية، وضمن أصعب الظروف، وقد تحدثنا مع العشرات من النساء الفاعلات، وفيما يلي بعض من شهاداتهن:

- فاطمة الحسن، متطوعة في الدفاع المدني السوري منذ تاريخ 1/ حزيران/ 2022، وأم لطفلتين، من أبناء مدينة عفرين في ريف محافظة حلب الشمالي، وتقيم في بلدة جنديرس في ريف محافظة حلب الشمالي، قضيت تحت أنقاض منزلها مع زوجها وطفلتيها إثر انهيار البناء الذي كانوا يقيمون فيه في بلدة جنديرس، نتيجة تعرضه للزلزال الذي ضرب شمال غرب سوريا يوم الإثنين 6/ شباط/ 2023.

صورة للمتطوعة في الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء) فاطمة الحسن أثناء عملها

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع "عائشة المصري"[4] مديرة مركز الدفاع المدني السوري في بلدة جنديرس في ريف محافظة حلب الشمالي، وأخبرتنا عن فاطمة الحسن بالآتي:

"تعرفت على فاطمة عندما تطوعت في المركز لدينا، وهي أم لطفلتين هما سارة وليلاس، كانت فرحة جداً بالبيت الذي اشترته في الطابق الخامس في بناء يقع في سوق ببلدة جنديرس، وإن زوجها استطاع أن يجد حديثاً عملاً بعد أن كان عاطلاً عن العمل بسبب الظروف في المنطقة وكانت المعيل لعائلتها، كانت لحظة حدوث الزلزال مخيفة ومرعبة لأن الإنسان لا يعلم كيف يتصرف وسط الخوف على أطفاله وأهله ولا يعود مهماً غير ضمان سلامتهم، شعرت وكأنها لحظة من لحظات يوم القيامة. بعد أن قمت بتأمين أولادي لدى أخي في منطقة قريبة من جنديرس، والتحقت بعملي على الفور والاطمئنان على المتطوعات، كنت شديدة الخوف على فاطمة لكون شقتها تقع في الطابق الخامس، عندما ذهبنا إلى هناك كانت الجثث متناثرة على الأرصفة وكان البناء الذي تسكن فيه فاطمة قد انهار كلياً كل من يقطن فيه استطاع الخروج قبل انهياره، أنا والمتطوعة سماح وبالرغم من الخطر اقتربنا من المبنى وأصبحنا ننادي عليها وعلى عائلتها ولم نسمع صوتاً، راسلناها على الجوال لم تجب فتوقعنا أنها نسيته في المنزل، ذهبت إلى والدتها لأسألها إن كانت فاطمة قد استطاعت أن تخرج من البناء فأجابت بأنها لا تعرف عنها شيئاً، واتصلت مباشرة بالفرق للقيام بإنقاذها من تحت الركام، لم نكن نتوقع أننا سنفقدها ولم نفقد الأمل ولا للحظة خلال عملية الإنقاذ، ولكن للأسف تبين أنها وزوجها وأطفالها قد فارقوا الحياة، وفي أثناء ذلك كان علينا الاستمرار في عملية إنقاذ العالقين تحت الأنقاض في أبنية أخرى، ولم نستطع إخراجها لليوم الثاني أي في السابع من شباط، وقد استمر العمل على انتشالها مع زوجها وأطفالها مدة 12 ساعة نتيجة نقص في المعدات، كانت صدمة مؤلمة لنا أن نفقدها".

4. تواصلنا معها عبر الهاتف في 22/ شباط/ 2023

- ثريا تمر، متطوعة في الدفاع المدني السوري منذ تاريخ 12/ آب/ 2018، وتعيل عائلتها المكونة من 6 أفراد، من أبناء منطقة سهل الغاب في ريف محافظة حماة الغربي، وتقيم في بلدة سلقين في ريف محافظة إدلب الشمالي، تعرض منزلها للتصدع جراء الزلزال الذي ضرب شمال غرب سوريا يوم الإثنين 6/ شباط/ 2023.

صورة للمتطوعة في الدفاع المدني السوري ثريا تمر، أثناء مشاركتها في عمليات البحث والإنقاذ في المناطق المتضررة نتيجة الزلزال الذي ضرب شمال غرب سوريا في يوم الإثنين 6/ شباط/ 2023

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع المتطوعة ثريا تمر[5]، وأخبرتنا بالآتي:

"في لحظة الزلزال كنت مع والدتي وإخوتي وابن شقيقي في المنزل، حيث نسكن في الطابق الثاني من مبنى سكني في بلدة سلقين في ريف إدلب والتي نزحنا إليها قبل 8 سنوات، خرجنا بصعوبة من البيت وكنا نبحث عن بعضنا البعض حيث انقطعت الكهرباء ولم نستطع أن نرى من خرج منا ومن لم يخرج، وأثناء ذلك كان المبنى قد بدأ بالانهيار بشكل جزئي، كان الصراخ والهلع يملأ الشارع وأبنية قد انهارت بالكامل بالتزامن مع عاصفة مطرية، بعد ذلك وجدت من الضرورة أن استجيب والتحق بشكل عاجل بفرق البحث والإنقاذ، فاتجهت مباشرة إلى أقرب نقطة للدفاع المدني، وساعدت في عمليات البحث والإنقاذ مع زملائي، كانت استجابتنا الأولى لبناء 4 طوابق استطعنا أن ننقذ منه 4 أطفال كانوا عالقين تحت الأنقاض، كانت عمليات البحث والإنقاذ تزداد صعوبة نتيجة نقص المعدات التي تسببت في التأخر في إنقاذ العالقين تحت الأنقاض حيث كنا نسمع أصواتهم. أثناء مشاركتي في عمليات الإنقاذ كنت أفكر بعائلتي فأنا لا أعرف إلى أين التجأوا، وفيما إذا كانوا بخير أم لا مع استمرار حدوث الهزات الأرضية، وخاصة أن والدتي تعاني من ارتفاع الضغط، ولم أستطع التواصل معهم حتى مرور 24 ساعة وأطمئن عليها، حيث لجأوا إلى مخيم

5. تواصلنا معها عبر الهاتف في 18/ شباط/ 2023

بالقرب من المنطقة ويقيم فيه أخي، خلال 24 ساعة الأولى للكارثة لم أفكر سوى بسلامتهم لم أفكر أبداً في تأمين مكان آمن أو سكن لهم لأن الواجب علي بالدرجة الأولى أن أستجيب لعمليات الإنقاذ والبحث، لأن الأشخاص العالقين تحت الأنقاض هم أولى أن أفكر بهم لأنهم بأمسّ الحاجة لنا، وبمرور الوقت يمكن أن يفقدوا أرواحهم، فكانت استجابتنا على مدار 24 ساعة ثم نأخذ استراحة لمدة 5 ساعات ثم نعاود العمل من جديد.

خلال الاستجابة كنت أخبئ دموعي وأحاول أن أبدو قوية في المواقف الصعبة حين نقوم بعمليات الانتشال، حيث نرى كيف أن الأب احتضن طفليه لحمايتهم وكيف أن شقيقين احتضن أكبرهما الآخر محاولاً حمايته، على الرغم من قوتنا كمستجيبين إلا أن هذه المشاهد صعبة وقاسية، كما كانت مشاعري مختلطة فتارة كنت فرحة بإنقاذ طفل من تحت الإنقاض وتارة أحزن حين أعلم أن هذا الطفل هو الناجي الوحيد من عائلته، وعلى وجه الخصوص عندما يسألني عن عائلته، كنت عاجزة أن أجيبه، أكثر المواقف التي أثرت بي هي عند إنقاذنا لطفلة من تحت الأنقاض تدعى آية لا تتجاوز من العمر 7 سنوات، وذلك بعد 4 ساعات من وقوع الزلزال وكانت سليمة، رافقتها في سيارة الإسعاف لأقرب مشفى، وأثناء ذلك كنت أوجه لها عدد من الأسئلة لنعرف عدد أفراد أسرتها وعدد العائلات الموجودة في البناء الطابقي الذي كانت تقطنه وانهار إثر الزلزال، فأجابتني بأن والديها توفيا حيث وصفت مشهد وفاتهما مع 3 من أخوتها، فيما لا تزال شقيقتها حية ولكن قدمها عالقة تحت الجدار، وأصبحت تترجانا بأن نتركها ونذهب إلى إنقاذ شقيقتها، وبعد بحث 4 ساعات ونصف استطعنا إنقاذها وإسعافها، وعلى الرغم من مرور هذه الكارثة لن تنسى عقولنا هذه التفاصيل والمواقف ولن نتجاوزها نفسياً، فعندما أخلد إلى النوم تعود بي ذاكرتي إلى كل هذه المواقف خلال استجابتي، والأطفال أيضاً الذين تم إنقاذهم من تحت الأنقاض لن ينسوا مشاهد وفاة عائلاتهم".

وأضافت: ترتبت على عاتقي الكثير من الأعباء بعد الزلزال، فأنا أعيل عائلتي المكونة من 6 أفراد أحدهم ابن شقيقي الذي يبلغ من العمر 7 سنوات، والذي فقد والده بقصف سابق للنظام، فضلاً عن أننا وجدنا أنفسنا دون مأوى ودون أي شيء من مقومات الحياة، فكرة أن نعيد تأسيس حياتنا من جديد وخاصة بعد نزوحنا نحو 10 مرات جراء قصف قوات النظام، أما الآن فلا نملك غير خيمة نأوي إليها فلا مكان آمن من الزلزال، ورغم وجودنا في الخيمة إلا أن الخوف لا زال يعترينا حتى عندما حدثت هزة جديدة في يوم الاثنين 20/ شباط تعرضت أمي إلى انهيار عصبي نتيجة الخوف، أنا لا أفكر حالياً بأن أبحث عن بيت أو ماذا أفعل، كل همي الآن أن أجد خيمة لنستقر فيها، رغم انعدام وجود خدمات صحية مع انتشار فيروس كورونا ومرض الكوليرا في المنطقة.

- مروة عبد الرحمن حسينو، متطوعة في الدفاع المدني السوري منذ 27/ كانون الأول/ 2020، وأم لأربعة أطفال، وهي المعيلة لعائلتها، من أبناء بلدة كفرنبودة في ريف حماة الشمالي، وتقيم في بلدة كفرلوسين بريف محافظة إدلب الشمالي، شاركت في عمليات البحث والإنقاذ في المناطق التي تعرضت للزلزال الذي ضرب شمال غرب سوريا يوم الإثنين 6/ شباط/ 2023.

صور للمتطوعة في الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء) مروة عبد الرحمن حسينو، أثناء مشاركتها في عمليات البحث والإنقاذ في المناطق التي تعرضت للزلزال الذي ضرب شمال غرب سوريا يوم الإثنين 6/ شباط/ 2023

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع المتطوعة مروة عبد الرحمن حسينو[6]، والتي أخبرتنا بالآتي:

"لحظة حدوث الزلزال كنا نائمين أنا وزوجي وأطفالي، وأصبح المنزل يهتز بقوة فصحوت وحملت ابنتي الصغيرة وخرجت بهم إلى الخارج، ثم انتبهت إلى أن ابنتي الكبيرة ما زالت نائمة فعدت إليها لإخراجها، وكان ذلك بالتزامن مع هطول الأمطار، وبقينا تحت الأمطار وفي البرد مدة نصف ساعة والأطفال أصبحوا يبكون من الخوف والبرد، فأعدتهم إلى المنزل وكان منزلاً أرضياً بعد التأكد من عدم وجود تصدعات، بالرغم من أنني كنت خائفة أن يحدث زلزال آخر ويسقط البيت وهم في داخله، بعد ذلك اتصلت بأهلي وأصدقائي في مدينة الباب شرقي حلب للاطمئنان عليهم، وتفاجأت بالأخبار التي تناقلتها مواقع السوشال ميديا من سقوط مباني على أصحابها وإصابات كثيرة، فتركت أطفالي مع والدهم والتحقت بفرق الاستجابة للمباشرة بعمليات البحث والإنقاذ، رغم أن أطفالي كانوا خائفين وطلبوا أن أبقى بقربهم، بعد وصولي إلى المركز شكلنا فرقاً واتجهنا إلى قرية بسنيا في منطقة حارم في ريف إدلب الشمالي، والتي كانت متضررة بفعل الزلزال، وفي طريقنا فوجئنا بحجم الدمار في منطقة حارم، فلم أتخيل أن يكون كبيراً، وعندما باشرنا عمليات البحث كان الأهالي يساعدوننا وخاصة الذين لديهم عائلات وأقارب، معظم من تم انتشالهم من هذه المنطقة كانوا ضحايا للأسف، كان المنظر مؤلماً وقاسياً بالنسبة لنا وللأهالي، وكان علينا أن نهدئ من روعهم، حيث كان الوضع مأساوياً جداً.

أثناء استجابتي وعملي كنت شديدة القلق على أطفالي وخاصة مع استمرار الهزات، وفي الوقت نفسه كان همي هو إنقاذ العالقين تحت الأنقاض، وهذا ما أعطاني القوة للاستمرار قدر المستطاع رغم المواقف المؤلمة، أحد المواقف الذي تأثرت به كان في اليوم الثاني من عملنا في بسنيا وبعد 3 ساعات من البحث، كان هناك رجل يناديني ويبكي ويرجوني لننقذ شقيقته وأطفالها بعد الاستمرار بالبحث استطعنا أن نخرجهم أحياء، الأمر الذي أفرحني وسط كل هذا الدمار، شعرت وكأنني ملكت الدنيا بين يدي حين حملت طفلة منهم".

6. تواصلنا معها عبر الهاتف في 18/ شباط/ 2023

- حنين السيد، صحفية، من أبناء قرية معرة حرمة في ريف محافظة إدلب الجنوبي، وتقيم في مدينة عفرين في ريف محافظة حلب الشمالي منذ 3 سنوات، تعرض منزلها للتصدع نتيجة تعرضه للزلزال الذي ضرب شمال غرب سوريا يوم الإثنين 6/ شباط/ 2023.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الصحفية حنين السيد[7]، والتي أخبرتنا بالآتي:

لحظة حدوث الزلزال كنت أعمل على حاسوبي المحمول، وكانت والدتي تصلي، فحملنا أنا وزوجي أطفالنا وسارعنا بالخروج من البيت، وأثناء ذلك انقطعت الكهرباء، عندما وصل زوجي إلى مدخل البناء انهار الطابق الأخير وتساقطت أجزاء من جدرانه على الأرض، فتراجع زوجي إلى الخلف، ثم تمكنا من الخروج من المبنى حيث كنا في الطابق الأول، وكنا في حالة من الخوف الشديد، كان الغبار يملأ المكان وأسلاك الكهرباء على الأرض، بالإضافة إلى صراخ الأهالي، كان الجو ماطراً وبارداً، فابتعدنا عن الأبنية ووقفنا تحت سقف من التوتياء في الشارع لنقي أنفسنا من البلل، ثم ذهب زوجي لإحضار سيارته ليخرجنا من المنطقة، وكان قد وقع عليها حجارة من أجزاء الجدران التي انهارت من الطابق الخامس، وتحطم زجاجها، وحين ركبنا في السيارة ونتيجة الخوف لم ننتبه إلى الزجاج المتناثر داخل السيارة والذي أصابنا بجروح، توجهنا بعد ذلك إلى أطراف عفرين حيث لجأنا إلى بيت عربي لأحد الأهالي، وكانت الهزات مستمرة ولكن بشكل خفيف، في أثناء ذلك علمنا أن مركز الزلزال في تركيا فحاولت الاتصال بإخوتي المقيمين في مدينة أنطاكيا، كنت ووالدتي في حالة خوف شديد عليهم، فنحن لا نعلم عنهم أي خبر ولا يوجد لدينا شبكة اتصالات، حين عادت الاتصالات والإنترنت لدينا حاولنا الاتصال بهم ولكن لم يتوفر لديهم اتصال حتى عصر اليوم التالي، ولكن لم نستطع التواصل معهم، حتى توجه شاب من مدينة الريحانية إليهم لكي يطمئننا، فعلمنا حينها أن أحد إخوتي كان لا يزال عالقاً تحت الأنقاض، واستطاع أخي الذي كان يقطن في مبنى آخر إنقاذه فيما بعد. توجهنا بعد ذلك إلى ريف إدلب حيث تقطن عائلتي في بيت عربي (أرضي)، ثم أصبت أنا وأطفالي بارتفاع حرارة وسعال شديد نتيجة تعرضنا للبرد وقت حدوث الزلزال وتم إدخالنا إلى المشفى"

وأضافت: رغم انتهاء هذه الحادثة إلا أن ابنتي البالغة من العمر عامين لا تزال تعاني من حالة رعب وهلع عند سماع أي صوت عالي، بينما أعاني من حالة نفسية سيئة لدرجة أنني لا أستطيع النوم وليس لدي استعداد لممارسة عملي، وأشعر وكأنني ميتة وأحتاج مدة طويلة حتى أبدأ من جديد، ونحاول إيجاد خيمة لنستقر بها بعد فقدان منزلنا، فلا يوجد بيوت آمنة مع استمرار الهزات الأرضية.

- مروة السرميني، ربة منزل، من أبناء بلدة تيرمعلة في ريف محافظة حمص الشمالي، وتقيم في بلدة جنديرس في ريف محافظة حلب الغربي، تعرض منزلها للتصدع نتيجة تعرضه للزلزال الذي ضرب شمال غرب سوريا يوم الإثنين 6/ شباط/ 2023.

7. تواصلنا معها عبر الهاتف في 18/ شباط/ 2023

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيدة مروة السرميني[8]، والتي أخبرتنا بالآتي:

كنت في بداية نومي حين حدث الزلزال فأخذت ابنتي في حضني، وكذلك فعل زوجي مع ابني، ولم نعرف ماذا نفعل حيث الزلزال قوياً وانقطعت الكهرباء، وأصبح البناء يتساقط فوقنا وكنا نصرخ طالبين المساعدة ولكن الناس كانت تصرخ ومصدومة بما حدث، ثم استطعنا الخروج بصعوبة حيث أن الجدار الذي خلفنا لم يسقط علينا بل إلى الخلف، بينما سقط علينا الجدار الذي بجانبنا وأصبنا بخدوش بسيطة، كنا نسكن في طابق (أول فني) وحين حدوث الزلزال هبط البناء بحيث أصبح الطابق الذي نسكن فيه أرضياً، واستخدم زوجي الجوال للإضاءة حتى استطعنا الخروج، وفور خروجنا حدثت هزة ثانية، وبقينا في الخارج في البرد وضممت طفلي حيث كانا خائفين ثم لجأنا إلى خيمة قرب المبنى كانت تقطن فيها سيدة، في الصباح خرجنا من منطقتنا لنتفاجأ بالدمار الذي حل ببلدة جنديرس، ورغم انتهاء ذلك إلا أن طفلي لا يزالان في حالة خوف من أي حركة أو من صوت عالٍ، فقدت في هذا الزلزال صديقتي وأطفالها والذين كانوا أصدقاء لطفلي، وكانوا يقطنون في الطابق الأرضي من بنائنا والذي تهدم فوق رؤوسهم، واستمر البحث عنهم مدة 3 أيام ثم انتشلوهم من تحت الأنقاض، بينما استمر البحث عن زوجها مدة أسبوع قبل أن تتمكن فرق الإنقاذ من انتشال جثته، بالإضافة إلى طفلين ووالدتهم، حيث استطاعت طفلة النجاة بينما توفيت والدتها وشقيقها أما والدها فلم يكن متواجداً في البيت وقت حدوث الزلزال، وفي البناء نفسه قضى طفلان آخران تحت الأنقاض. لا زلت في حالة صدمة مما عشته ورأيته حيث المصابين في كل مكان وصراخ الأهالي يملأ المكان وكأننا في كابوس، ولا أزال أقوم فزعة من نومي".

وأضافت: بعد أن فقدت صديقاتي اللواتي كن معي لسنوات وأنا بعيدة عن أهلي، وفقد طفلي أصدقاءهم في المدرسة، وبعد أن فقدنا منزلنا ونزحنا إلى بلدة الدانا في ريف إدلب الشمالي، أي إلى مكان جديد وأناس جديدين، لا أعلم إن كنت أستطيع التأقلم مع هذا الوضع رغم أننا هُجرنا لثلاث مرات سابقاً.

رابعاً: ما لا يقل عن 86 حوادث اعتداء وترهيب تعرضت لها النساء معظمها على خلفية أنشطتهن في شمال شرق وشمال غرب سوريا:

تتعرض النساء وبشكل خاص الناشطات والعاملات منهن في شمال شرق وشمال غرب سوريا لأنماط متعددة من العنف على خلفية أنشطتهن وتأدية مهامهن ضمن المجالات الخدمية والإنسانية، والسياسية والإعلامية، والأنشطة الموجهة للنساء، أو أثناء قيام القوى المسيطرة بحملات الدهم والاقتحام وتنفيذ العمليات العسكرية، وقد رصدنا أن العديد من تلك الأنماط تتفاوت في اتساعها وشدتها بين منطقة وأخرى، وذلك بحسب الجهة المسيطرة. وقد تسببت تلك الانتهاكات في تعرض النساء لمخاطر جسدية ونفسية هائلة، دفعت العديد منهن إلى ترك مناطقهن أو إيقاف عملهن، ومن أبرز هذه الأنماط والانتهاكات التي ما زلنا نسجل حدوثها[9] ووقعت منذ آذار/2022 حتى آذار/2023 هي:

8. تواصلنا معها عبر الهاتف في 18/ شباط/ 2023
9. نشير إلى هذه الأنماط لا تشمل حملات التشهير التي تتعرض لها النساء العاملات والناشطات على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، إذ تزامنت العديد من الانتهاكات مع عمليات تشهير استهدفت سمعة النساء وكرامتهن، والكتابة ضدهن على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف تلطيخ سمعتهن في مجتمعاتهن المحلية، وبالتالي نبذهن من المجتمع.

- الاعتداء بالضرب عليهن والطرد من مراكز الإيواء.
- استدعاءات متكررة للمراكز الأمنية تحت مزاعم التحقيق حيث وجهت لهن تهم ملفقة.
- تهديدات وعمليات ترهيب ومداهمة لمنازلهن وتخريب لمحتويات المنزل من قبل أطراف النزاع لوقف أنشطتهن.
- التمييز على أساس عرقي في العمل وفي تقديم المساعدات الإنسانية.
- اتخاذهن كرهائن للضغط على الملاحقين من قبل أطراف النزاع أو التحقيق معهن على خلفية قضايا لا صلة لهن بها، بل لأقربائهن.
- هجوم مسلح على القضاء في عدة حالات أصدر فيها القضاء أحكام قضائية لمصلحتهن كحضانة الأطفال وغيرها.

ارتكبت هذه الانتهاكات بشكل رئيس من قبل هيئة تحرير الشام والفصائل المعارضة المنضوية ضمن قوات الجيش الوطني وقوات سوريا الديمقراطية وخلايا متطرفة نعتقد أنها تنتمي لتنظيم داعش، وفي معظم الأحيان لم تتخذ الجهات المسيطرة أية خطوات لضمان حماية النساء ومحاسبة الفاعلين، بل على العكس رصدنا في كثير من الحوادث التي سجلناها والتي قامت بها النساء باللجوء إلى القضاء أو مراكز الشرطة، أنها قوبلت بالتقاعس واللامبالاة وإلقاء اللوم على المرأة وعلى نشاطها.

ومن خلال تحليلنا للحوادث التي سجلناها واللقاءات التي أجريناها لاحظنا أن معظمها كان يهدف إلى ردع النساء عن المشاركة في أنشطة معينة وإجبارهن عن الابتعاد عنها وبشكل خاص الأنشطة المتعلقة بتغطية الأحداث الميدانية، وبحرية الرأي والتعبير بما فيها النشر على مواقع التواصل الاجتماعي.

تضمنت عمليات الترهيب التي تعرضت لها النساء إرسال رسائل تهديد بالقتل أو الخطف أو الاعتداء عليهن أثناء عملهن أو على مراكز عملهن أو على أسرهن، توجيه تهم ملفقة لاستدعائهن للقضاء أو ملاحقتهن، الضغط على أسرهن لإجبارهن على إيقاف عملهن، الفصل من الوظائف أو الكيانات المحلية اللواتي حصلن على عضوية فيها، تلطيخ سمعة النساء في المجتمع المحلي وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، وفي بعض الحالات سجلنا إجبارهن على توقيع تعهد بعد استدعائهن للقضاء بالتوقف عن نشاطهن وبعدم التصريح عما تعرضن له أثناء التحقيق معهن.

في كثير من الأحيان تعرضت النساء لتهديدات ملاحقات متسلسلة من قبل أكثر من طرف طوال فترة نشاطهن وخلال تنقلهن بين مناطق السيطرة بشكل خاص بين مناطق سيطرة قوات الجيش الوطني/ فصائل المعارضة المسلحة وبين مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام.

أدت هذه الانتهاكات إلى تعرض النساء للقتل في عدد منها، وأجبرت العديد من السيدات اللواتي تعرضن لها إما على ترك عملهن وإيقاف أنشطتهن أو التقليل والحد من أنشطتهن أو الهروب من التهديدات والنزوح والسفر نحو مناطق أخرى.

سجل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 86 حادثة اعتداء وترهيب تعرضت لها النساء الناشطات أو العاملات أو المراكز المختصة بالمرأة على خلفية أنشتطهن في شمال شرق وشمال غرب سوريا منذ آذار/ 2022 حتى آذار/ 2023 وقد توزعت بحسب الجهة المسؤولة عنها على النحو التالي:

منذ آذار 2022 حتى آذار 2023

ما لا يقل عن 86 اعتداء وترهيب تعرضت لها النساء والناشطات أو العاملات أو المراكز المختصة بالمرأة على خلفية أنشتطهن في شمال شرق وشمال غرب سوريا

توزعت بحسب الجهة المسؤولة عنها على النحو التالي:

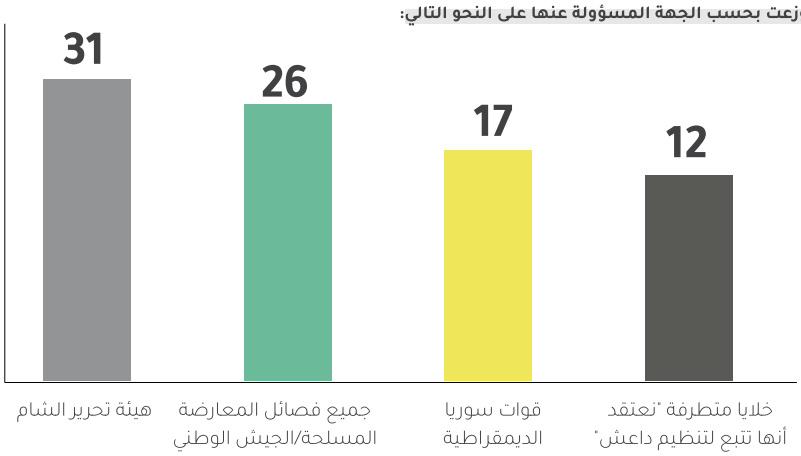

- هيئة تحرير الشام: 31
- خلايا متطرفة (نعتقد أنها تنتمي لتنظيم داعش): 12
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني: 26
- قوات سوريا الديمقراطية: 17

وتوزعت بحسب المحافظات التي وقعت فيها الحادثة على النحو التالي:

إدلب: 31، حلب: 22، دير الزور: 11، الرقة: 13، الحسكة: 9

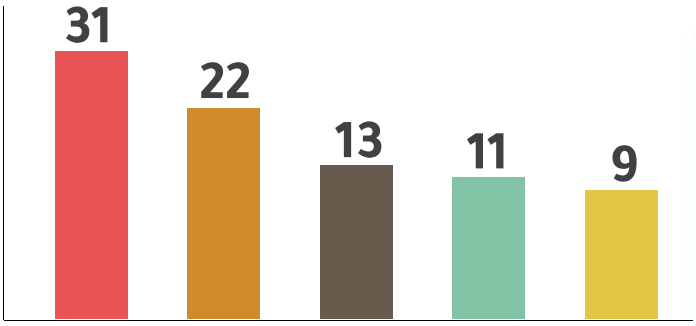

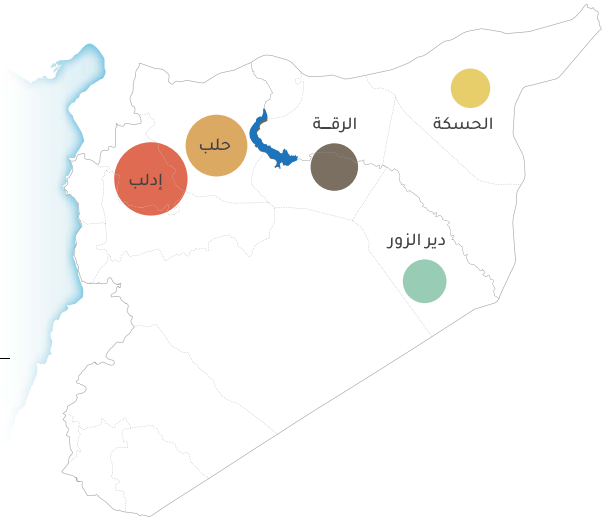

بينما توزعت بحسب نوع الحادثة إلى:

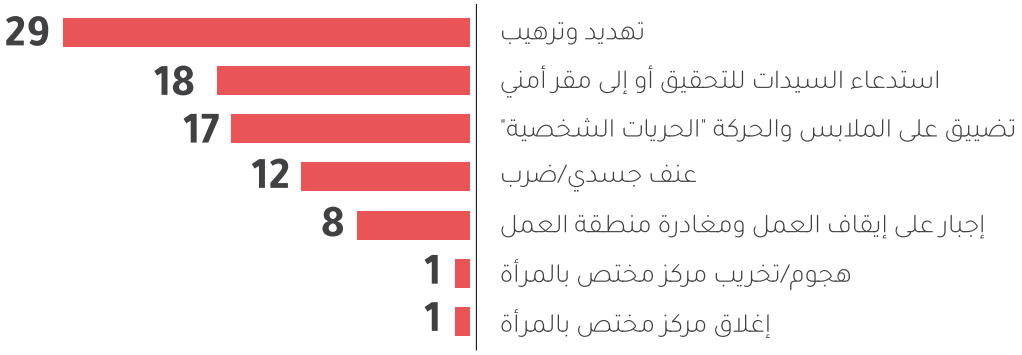

ألف: مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام:

تسعى هيئة تحرير الشام إلى فرض سطوة أمنية في مناطق سيطرتها وإنهاء مظاهر انتقادها أو الاحتجاج على ممارستها، عبر أجهزتها الأمنية والقضائية، وكنا قد أصدرنا تقريراً مفصلاً حول انتهاكات هيئة تحرير الشام ضد المجتمع السوري، طالت هذه الممارسات القمعية النساء إلى جانب ترسيخ التمييز الصارخ ضدهن في مناطق سيطرتها عبر تقييد حرية حركتهن ولباسهن وعملهن، وحريتهن في التعبير عن الرأي، وفي العديد من الحالات التي سجلناها تم اتخاذهن كرهائن للضغط على أفراد أسرهن المحتجزين لديها أو الملاحقين من قبلها، واستدعائهن لمراكزهم الأمنية عدة مرات على خلفية أنشطتهن أو تواصلهن مع الجهات الحقوقية والإعلامية للإبلاغ والإعلان عما تعرضن له من انتهاكات، كما سجلنا حالات طرد عدة طالت النساء من مراكز الإيواء التي تشرف عليها هيئة تحرير الشام بذرائع مختلفة وقد تزامنت العديد من عمليات الطرد باحتجاز النساء اللواتي اعترضن على الطرد، واعتداءات بالضرب والشتم طالت العديد من النساء أثناء قيام هيئة تحرير الشام بعمليات دهم واقتحام للمنازل وملاحقة المطلوبين لها.

- السيدة هدى العبد الله، تقيم في مدينة أريحا في ريف محافظة إدلب الجنوبي، في أيار/ 2022 تمت مداهمة منزلها أثناء تواجدها بمفردها مع بناتها من قبل عناصر تابعين لهيئة تحرير الشام ورافقت عملية المداهمة تخريب وتفتيش أثاث المنزل ومصادرة هاتفها المحمول، وذلك بذريعة البحث عن مقتنيات نجلها الذي تم اعتقاله في نيسان/ 2022 من قبل هيئة تحرير الشام، ثم تم استدعاؤها مع زوجها في حزيران/ 2022 إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة أريحا، للتحقيق معها على خلفية تواصلها مع جهات إعلامية لنشر حادثة اعتقال نجلها، وتم الإفراج عنها في اليوم ذاته وذلك بعد تعرضها للضرب وتوجيه الشتائم لها أثناء التحقيق مع زوجها.

- إلفت ياسر حوراني، سيدة من أبناء مدينة بنش في ريف محافظة إدلب الشمالي، اعتقلتها/احتجزتها عناصر تابعة لهيئة تحرير الشام في يوم الثلاثاء 26/ تموز/ 2022، إثر مداهمة منزلها في مدينة بنش، واقتادتها إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة إدلب، وقعت عملية الاحتجاز بعد قيام قوات الجيش الوطني باحتجاز زوجها في المناطق الواقعة تحت سيطرتها في يوم الخميس 16/ حزيران/ 2022، تعرضت السيدة إلفت أثناء احتجازها للاعتداء عليها بالضرب ومصادرة مصاغها، قبل أن يتم الإفراج عنها في اليوم ذاته.

- نجمي الأصفر، سيدة من أبناء مدينة معرة النعمان في ريف محافظة إدلب الجنوبي، اعتقلتها/احتجزتها عناصر تابعة لـ"هيئة تحرير الشام" مع ابنها وشخص مدني آخر في يوم الاثنين 26/ كانون الأول/ 2022، أثناء اقتحام مخيم "صدقة تاش" في منطقة مشهد روحين في ريف محافظة إدلب الشمالي، على خلفية دخول عائلات مهجرة من مدينة معرة النعمان المخيم بقصد الإيواء الواقع تحت إشراف وزارة التنمية التابعة لحكومة الإنقاذ التابعة للهيئة للحصول على شقق سكنية، فتم طردهم من المخيم ومصادرة جزء كبير من هذه المساكن، بذريعة أن أولوية الإيواء لعناصر "هيئة تحرير الشام" وعائلاتهم، أفرج عنها في اليوم ذاته.

باء: مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة/قوات الجيش الوطني:

تتعرض العديد من النساء المدنيات منهن والعاملات في المنظمات الإنسانية والمؤسسات الخدمية والناشطات على وجه الخصوص في مناطق سيطرة قوات الجيش الوطني لأشكال عدة من العنف وقد رصدنا ممارسات متنوعة من التضييق والترهيب على خلفية أنشطتهن السياسية أو الإعلامية أو النسوية حصلت معظمها من قبل الفصائل التابعة لها أو أشخاص ذوي نفوذ ينتمون لتلك الفصائل وتمثلت بتوجيه إنذارات غالباً ما تكون شفوية لوقف أعمالهن، أو عمليات استدعاء لمقرات تلك الفصائل دون اللجوء للجهاز القضائي الرسمي المخول بعمليات إصدار مذكرات التوقيف والتحقيق، كما سجلنا حالات عدة من التضييق على النساء وترهيبهن حملت طابع التمييز على أساس العرق وموروث بشكل رئيس ضد النساء الكرديات.

- ملك السعيد، ربة منزل، من أبناء مدينة حمص، وتقيم في مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، في تشرين الثاني/ 2022 تعرض منزلها للاقتحام من قبل عناصر تابعين لقوات الجيش الوطني، تعرضت أثناء عملية اقتحام منزلها للترهيب والتفتيش القسري دون إظهار مذكرة قضائية ودون توجيه تهم واضحة.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيدة ملك السعيد[10]، وقد أخبرتنا بالآتي:

> "في البداية حاصر عناصر من قوات الجيش الوطني المبنى الذي أقطن فيه، واقتحموا المبنى في مشهد مرعب يشابه اقتحام قوات النظام، وبدءوا بالصراخ مما أرعب أطفالي وأبكاهم، واقتحم منزلي أكثر من عنصر، وبدءوا بتفتيشه ثم اقتربت مني الشرطية لتفتيشي عنوةً وتفتيش جوالي، كما اقتحموا جميع الشقق الموجودة في المبنى وفتشوها وفتشوا أصحابها، غير آبهين بالأطفال والنساء الموجودين مما تسبب للأطفال بالخوف الشديد والبكاء، كما اعتدوا بالضرب على أحد السكان عندما تساءل عن سبب هذا الاقتحام والتفتيش، بعد ذلك قاموا بتصويري أنا وأطفالي ثم باقي سكان البناء، وبقينا ساعات ننتظر وهم لا يزالون في المبنى لا نعرف ماذا يريدون وعن ماذا يبحثون، والأطفال في حالة خوف شديد مما يحدث، ثم اعتقلوا عدداً من السكان المتواجدين في المبنى وذهبوا، إلا أن أطفالي ظلوا خائفين في تلك الليلة".

- السيدة أسماء العلاوي، وهي ربة منزل ولديها طفلة ومطلقة من زوجها، تقيم في مدينة الباب بريف محافظة حلب، الثلاثاء 21/ شباط/ 2023، اقتحمت مجموعة مسلحة تابعة للفيلق الثالث في الجيش الوطني السوري محكمة مدينة إعزاز بريف محافظة حلب الشمالي، وأطلقت النار على سور مبنى المحكمة، وذلك على خلفية إصدار حكماً قضائياً يقضي بحضانة الطفلة للسيدة أسماء من زوجها السابق وهو أحد عناصر الفيلق الثالث.

10. تواصلنا معها عبر الهاتف خلال عام 2022

تاء: مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية:

رصدنا قيام قوات سوريا الديمقراطية بممارسات العديد من أنماط الانتهاكات وعمليات الاعتداء ضد النساء وتتشابه مع باقي أطراف النزاع الأخرى في ارتكابها، وقد سجلنا عمليات اعتداء خلفية الرأي مورست بشكل رئيس ضد النساء اللواتي شاركن في أنشطة مناهضة لعمليات تجنيد الأطفال عبر تهديدهن والاعتداء على منازلهن، وعمليات ضرب وإهانة طالت النساء أثناء قيام قوات سوريا الديمقراطية بملاحقة المطلوبين لها أو النساء المحتجزات في مخيم الهول بريف محافظة الحسكة، وتم احتجاز بعضهن أو حرمانهن من الحصول على المساعدات الإنسانية وفصلهن عن أطفالهن، كما سجلنا عمليات تضييق وتمييز ضد المرأة العربية على خلفية عرقية، تجسد ذلك في الحرمان من العمل، أو إيقافها عن العمل، والتضييق على حرية التنقل.

- السيدة غزالة أحمد الحسين، من أبناء قرية الخرنوبي بريف محافظة الحسكة، وتقطن في مدينة القامشلي شمال شرق المحافظة، اعتقلتها عناصر قوات سوريا الديمقراطية يوم الإثنين 30/ أيار/ 2022، في حي الخليج في مدينة القامشلي، بعد الاعتداء عليها بالضرب وإهانتها، ثم سجلنا الإفراج عنها في 2/ حزيران/ 2022.

وقد حصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معلومات تؤكد أن السيدة غزالة تعاني من مشاكل صحية جسدية ونفسية، وقد تجاوزت الستون عاماً من عمرها. كما حصلنا على نسخ لصور عدة تُظهر عملية اعتقالها بشكلٍ وحشي دون مراعاة خصوصيتها وأوضاعها الصحية.

صور تظهر السيدة غزالة أحمد الحسين لحظة اعتقالها

- السيدة فاطمة حسن العليوي، من أبناء مدينة تدمر بريف محافظة حمص، ونازحة تقيم في مخيم يعرب للنازحين الواقع شمال غرب مدينة الرقة، تبلغ من العمر 45 عاماً، قامت عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية يوم الجمعة 17/ حزيران/ 2022، بالاعتداء عليها بالضرب وذلك أثناء منعها دخول عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية لداخل خيمتها التي تقيم بها مع بناتها، مما أدى إلى إصابتها برضوض جسدية متوسطة.

- السيدة روجين العبدو، من أبناء مدينة الحسكة، في 5/ تموز/ 2022 تعرضت للاعتداء من قبل عناصر تنتمي لقوات سوريا الديمقراطية أثناء تواجدها في منزلها، وتكسير لمحتويات المنزل، على خلفية قيامها بالاعتراض على تجنيد ابنة شقيقها التي تبلغ من العمر 15 عاماً من قبل قوات سوريا الديمقراطية في 8/ شباط/ 2022 وقيامها بالبحث عن مكان تجنيدها ومحاولة إعادتها.

تواصلنا مع السيدة روجين العبدو[11] وأخبرتنا التالي:

"منذ تجنيد ابنة أخي وأنا أحاول معرفة مكانها عبر ذهابي لمقرات الأمن العام في الحسكة والتواصل مع ضباط لدى قسد لكن دون جدوى وبعد ذلك لجأت إلى المشاركة في الوقفات الاحتجاجية لأهالي الأطفال المجندين في الحسكة والتواصل مع نشطاء للضغط على المسؤولين هنا لإعادة ابنة أخي والسماح لنا بالتواصل معها ومعرفة مكانها وزيارتها ولكن لم نصل لنتيجة، وفي مساء 5/ تموز اقتحم منزلي عناصر أعتقد أنهم ينتمون لجوانن شوركر وقاموا بتخريب وتكسير المنزل وضربي وهددوني في حال استمريت في محاولة الوصول لابنة أخي أنهم سيجعلونني أندم"

أضافت السيدة روجين أنها شعرت بالرعب بعد هذه الحادثة وخفضت نشاطها خوفاً من تعرضها لاعتداء آخر ولكنها ما زالت تحاول إعادة ابنة شقيقها من التجنيد عبر التواصل مع العديد من الجهات المحلية والمنظمات.

ثاء: خلايا متطرفة نعتقد أنها تتبع لتنظيم داعش:

فقد تنظيم داعش كامل سيطرته الفعلية على المناطق التي كانت خاضعة له في سوريا منذ آذار/ 2019، وعلى الرغم من عدم تواجده ضمن مناطق سيطرة تابعة له إلا أننا ما زلنا نسجل العديد من الانتهاكات التي نعتقد أن خلايا التنظيم مسؤولة عنها، وتركزت الهجمات ضمن مناطق البادية السورية والمحاذية لها أو الحدودية مع دولة العراق ومخيم الهول ومحيطه، وقد استهدفت هذه الخلايا العديد من النساء بعمليات اعتداء وترهيب وقد وصل بعضها حد القتل، على خلفية أنشطتهن أو عملهن، وتتحمل القوى التي سيطرت على المناطق التي كانت خاضعة سابقاً للتنظيم مسؤولية الفشل في حماية المرأة والمجتمع في المناطق الخاضعة لها.

خامساً: 16 حادثة قتل/عنف طالت النساء بدافع جنساني منذ آذار/ 2022 حتى آذار/ 2023:

تعد حوادث العنف[12] ضد المرأة القائمة على النوع الاجتماعي والعنف الأسري من أشكال الانتهاكات التي لم تتوقف طوال مدة النزاع المسلح، وقد سجلنا اتساع في ممارستها بحق النساء النازحات والمتأثرات بالنزاع والأزمات الإنسانية، وخاصة تلك التي تكون على خلفية جنسانية مرتبطة بشكل أساسي بما يطلق عليه مجتمعياً اسم "جرائم الشرف"[13] ، وهذا انعكاس لضعف أو عدم وجود آليات حماية فعالة بسبب هشاشة البنية القانونية والقضائية الناظمة لحقوق المرأة في جميع المناطق المسيطر عليها من قبل أطراف النزاع.

كما أن هناك صعوبات خاصة تواجهنا في توثيق الانتهاكات والعنف بحق المرأة في سوريا، ومن أعقد الحالات هو توثيق العنف الأسري، لأنه من النادر جداً أن يتم الإبلاغ عنه، بل يتم التكتم عليه، وتزوير الجريمة، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنّا منذ آذار/ 2022 حتى آذار/ 2023 من تسجيل 16 حادثة عنف ضد المرأة من بينها حالتي قتل طالت النساء على يد أسرهن أو شركائهن، معظمها بذريعة "الشرف" أو رفض النساء لتزويجهن قسرياً، أو حالات وفيات/جرائم ناجمة عن عنف من الرجل.

11. عبر الهاتف في 8/ أيلول/ 2022
12. أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي ممن الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.
13. جرائم قتل تقتل خلالها النساء والفتيات بذريعة الدفاع عن شرف الأسرة أو الرجل وبدافع جنساني.

- السيدة سعادة أحمد الزعلان، من أبناء بلدة الجوادية بريف محافظة الحسكة الشمالي الشرقي، تبلغ من العمر 20 عاماً، وحامل في الشهر الرابع، في يوم الاثنين 11/ نيسان/ 2022 قضت نتيجة تعرضها للضرب المبرح على يد زوجها في منزلهم في بلدة الجوادية الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، ونشير إلى أن زوجها عنصر في صفوف قوات سوريا الديمقراطية.

السيدة سعادة أحمد الزعلان.

- السيدة فاطم العايد، من أبناء حي الرميلة بمدينة الرقة، تبلغ من العمر 23 عاماً، اختطفتها عناصر مسلحة مجهولة في يوم الجمعة 27/ أيار/ 2022 في مدينة الرقة، بهدف الفدية المالية، وبعد الإفراج عنها وعودتها إلى منزل ذويها في حي الرميلة في يوم الأحد 29/ أيار/ 2022 قام شقيقها (عبد الرحمن العايد البالغ من العمر 25 سنة)، بقتلها بطلق ناري من خلال مسدس 9 مم، تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

- النظام السوري المسيطر على الدولة السورية كان الجهة الأولى التي خرقت القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومارست انتهاكات بحق المرأة على نحو واسع في كثير من الأنماط مثل القتل، والتعذيب والإخفاء القسري، وسار على نهجه بقية أطراف النزاع بشكل متفاوت، والبعض منها ارتكب انتهاكات بحق المرأة السورية لم يمارسها النظام السوري نفسه مثل التضييق على الملابس وحرية التنقل.
- إن المجموعات المسلحة، باعتبارها أطرافاً من غير الدول، لا تستطيع أن تنضم رسمياً إلى أطراف المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، لكنها مُلزَمة رغم ذلك باحترام حقوق الإنسان الأساسية، وبالقانون الدولي العرفي، كون هذه الأطراف تجسد سيطرة فعلية على أجزاء من إقليم الدولة.
- لقد أثبت التقرير وجود أنماط من التمييز بحق المرأة في عدد من الممارسات، وهذا يشكل انتهاكاً لاتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة[14] والتي نصّت على الأحكام التي يجب على الدول تطبيقها لحماية النساء من الآثار السلبية الناجمة عن التمييز، كما تشكل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1325 [15].

14. الأمم المتحدة، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، https://www.ohchr.org/AR/Profession-allInterest/Pages/CEDAW.aspx
15. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1325 (31 تشرين الأول 2000).

- تحدث التقرير عن العديد من الممارسات التي تستند إلى قوانين وتشريعات لدى جميع أطراف النزاع، تنتهك حقوق المرأة بشكل يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- أكد التقرير أن أغلب ممارسات العنف والانتهاكات بحق المرأة تهدف لردعها عن الانخراط في الشأن العام، وبشكل خاص النشاط السياسي، والإعلامي.
- أكد التقرير على أن العشرات من حقوق المرأة الأساسية يتم انتهاكها، وفي مقدمتها، الحق في الحياة، عدم التعرض للتعذيب والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، وفي التنقل، واللباس، وحرية الرأي والتعبير، والعمل، وغيرها من الحقوق.
- إن تعزيز دور المرأة، وحمايتها من العنف والانتهاكات، بما في ذلك حقها في العمل السياسي والإعلامي وحرية الرأي، سوف ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع كله، كما أن كل ذلك من الأمور الأساسية في السعي نحو المساواة والتنمية.

التوصيات:

كافة أطراف النزاع/ القوى المسيطرة:

- احترام قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة -سيداو، والتوقف عن كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
- على جميع أطراف النزاع الإفراج الفوري عن النساء المحتجزات تعسفياً، وبشكل خاص على خلفية النزاع المسلح، والالتزام بالقوانين الدولية الخاصة باحتجاز الفتيات، بما يتضمن الفصل عن الرجال، والتفتيش والحراسة النسائية، وتنفيذ بروتوكولات لتفتيش السجناء عند دخولهم في الحجز للتبليغ داخلياً عن حوادث العنف الجنسي.
- الالتزام بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالنزاع السوري وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بدور أطراف النزاع في حماية النساء من العنف الجنسي، وباحترام دور المرأة في المشاركة في مختلف المجالات السياسية والمجتمعية، وبشكل خاص 1325[16]، 1820، 1889، 1960، 2122[17]، 2467.
- إجراء تحقيقات عن مرتكبي الانتهاكات، والعنف ضد المرأة، ومحاسبتهم وفق نظام قضائي مستقل، وأحكام تراعي القوانين الدولية، والبدء بتعويض الضحايا وجبر الضرر.
- إتاحة الحماية والأمن لعمل وتنقل النساء وتقديم الدعم لهن ووقف كافة أشكال التضييق وقمع الحريات.
- دعم الجهود التي تبذلها النساء في مكافحة العنف الواقع عليهن والتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها النزاع على حياتهن.
- تجنيب النِّساء ويلات الحرب عبر اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إيقاف جميع أشكال الانتهاكات الواقعة على المرأة، وضمان وضع النساء المحرومات من حريتهن في أماكن منفصلة عن الرجال.
- توسيع المشاركة الفعالة للمرأة في كافة التشكيلات السياسية وضمن مسار عملية السلام.
- تعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبناء نظام قضائي مستقل.
- تقديم مختلف أشكال الدعم والمساعدة للمرأة في بحثها عن العمل، وبشكل خاص النساء النازحات، واللاتي فقدن معيلهن.
- بناء نظام رعاية اجتماعية للنساء الأيتام والأرامل، ودعم النساء اللاتي تزوجن قسرياً، والعمل على إيجاد حلول لمعاناتهم، وبشكل خاص قضية تسجيل الأطفال الذين ولدوا من التزويج القسري وقتل آبائهم.

16. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1325 (31 تشرين الأول 2000).
17. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 2122 (18 تشرين الثاني 2013).

إلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن:

- تأمين حماية ومساعدة النساء المشردات قسرياً من نازحات ولاجئات، ومراعاة احتياجاتهن الخاصة في مجال الحماية تحديداً.
- على كافة دول العالم المصادقة على "اتفاقية سيداو"، الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها لمحاسبة النظام السوري وفضح ممارساته الإجرامية بحق النساء في سوريا، وبذل كل جهد ممكن للتخفيف منها وإيقافها.
- اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة قانونياً وسياسياً وملياً بحق النظام السوري وحلفائه، وبحق جميع مرتكبي الانتهاكات في النزاع السوري للضغط عليهم من أجل الالتزام باحترام حقوق المرأة.
- الوفاء بالالتزام بالتبرعات المالية التي تمَّ التَّعهد بها، وتخصيص الجزء الأكبر منها للنساء اللاتي فقدن معيلهن، واللاتي تم تزويجهن قسرياً، والنساء اللاتي فقدن أعمالهن بسبب التهديدات والعنف، وذلك عبر دعم مراكز مختصة بهذه المهام.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضدَّ المرأة:

- نظراً لحجم الانتهاكات الواسعة من قبل النظام السوري بحق المرأة والتي بلغ بعضها حدَّ الجرائم ضدَّ الإنسانية يتوجب على اللجنة إبراز ما تقوم به في سوريا، فجهودها غير ملحوظة بالنسبة لنا، ولا بدَّ من أن تكثف من عملها على الحالات الفردية والجماعات في سوريا، كما نوصي الناجيات بالتواصل الفردي مع اللجنة وتقديم الشكاوى، وعلى اللجنة المبادرة في توسيع نقاط عملها.

إلى المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة:

- على المقرّرة الخاصة المعنية بالعنف ضدَّ المرأة وأسبابه وعواقبه تكثيف جهودها في سوريا؛ نظراً لحجم العنف الذي تتعرض له المرأة السورية، على وجه الخصوص من قبل الحكومة السورية نفسها، مقارنة بأية امرأة تحت ظلّ أية حكومة في العالم وبشكل خاص النساء في مراكز الاعتقال التابعة للنظام السوري وأجهزته الأمنية.

إلى الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي:

- لا بُدَّ من رفع وتيرة العقوبات الاقتصادية على داعمي النظام السوري الرئيسين، إيران وروسيا، اللذين شاركوا في ارتكاب انتهاكات تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق المرأة في سوريا.
- تقديم كل مساعدة ممكنة لمنظمات المجتمع المدني الفاعلة في إعادة تأهيل الضحايا، ودمجهنَّ في المجتمع مرة أخرى، وبشكل خاص النساء اللواتي تم تزويجهن قسرياً والأرامل الذين فقدوا معيلهن، والناجيات من العنف الجنسي والتعذيب.
- دعم مسار المحاسبة القضائية، بما في ذلك دعم ولاية الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار 2011، وفقاً لقرار الجمعية العامة 71/248 ؛ وكذلك دعم مسار التقاضي عبر الولاية القضائية العالمية.

18. الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة 71/ 248 (11 كانون الثاني 2017)، https://undocs.org/ar/A/RES/71/248

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- إصدار تقرير خاص عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تتعرَّض لها المرأة السورية في مختلف مناطق النزاع.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- التحقيق في الحوادث الواردة في التقرير والاستفادة منها خلال الإعداد للتقرير القادم.

إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) والمنظمات الإنسانية والإغاثية المحلية والدولية:

- تنسيق عمليات المساعدة الإنسانية بحسب المناطق الأكثر تضرراً، وتجنُّب ضغوط وابتزاز النظام السوري بهدف تسخير المساعدات لصالحه.
- تخصيص موارد كافية لإعادة تأهيل الناجيات وبشكل خاص اللواتي تعرضن للعنف وللاستغلال الجنسي، والتزويج القسري، وبحسب المناطق الأكثر تضرراً.
- التوسع في دعم الخدمات التي تقدم لضحايا العنف من النساء، وبشكل خاص ضحايا العنف الجنسي، بما فيها خدمات المأوى، والعلاج وإعادة التأهيل، وتقديم المشورة، وكفالة ملاءمة الخدمات للاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات، مع إعطاء الأولوية للنساء الحوامل وحالات الولادة والأمهات المرضعات.
- إنشاء دور رعاية وحماية خاصة للنساء المعنفات واللواتي تعرضن للنبذ من قبل أسرهن ومجتمعاتهن.

إلى المنظمات النسوية حول العالم:

- مناصرة المرأة السورية وما تتعرض له من حجم انتهاكات قلَّ نظيره على مستوى العالم، والقيام بفعاليات ومشاريع بشكل أكبر لإعادة تأهيل الناجيات من الاعتقال والتعذيب والتشريد القسري، وتسليط الضوء بشكل أكبر على معاناة المرأة السورية في مخيمات النزوح واللجوء ومراكز الاحتجاز.
- تقديم دعم نفسي للناجيات من العنف الجنسي، والتعذيب، وللنساء اللواتي تم تزويجهن قسرياً، وكذلك النساء اللواتي فقدن أعمالهن تحت التهديد والعنف.
- المطالبة بالكشف عن مصير آلاف النساء المختفيات قسرياً في سوريا.

إلى دول الجوار:

- ضمان قدرة اللاجئين القادمين من سوريا على طلب اللجوء، وبشكل خاص النساء منهن واحترام حقوقهن، ومن ضمنها حظر الإعادة القسرية، والإسراع في لم الشمل، ويجب على دول الاتحاد الأوروبي وغيرها أن تُخفف الوطأة عن دول الجوار، وأن تستقبل مزيداً من اللاجئين السوريين، وعلى الدول المانحة زيادة مساعداتها للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ولمنظمات المجتمعات المحلية في دول اللجوء.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين:

- خلق بيئة مستقرة وآمنة للنساء اللاجئات وتكثيف العمل لإعادة اندماجهم في المجتمع عبر معالجات نفسية طويلة الأمد.
- تعزيز الاستثمار في التعليم والصحة وإعادة التأهيل النفسي.

شكر وتضامن

تتقدم الشبكة السورية لحقوق الإنسان بخالص الشكر للنساء والناشطات والشهود والنشطاء المحليون، الذين ساهمت معلوماتهم/هن في تعزيز البيانات والأدلة في مختلف الحوادث الواردة في هذا التقرير، وكل التضامن معهن في سبيل نيل حقوقهن.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org

Federal Foreign Office
ifa Institut für Auslandsbeziehungen
Supported with German Federal Foreign Office funds by the ifa (Institut für Auslandsbeziehungen) Zivik Funding Programme